

تواتر الحديث عندهم لكن تواتر على هذا المعنى في الطبقة الاولى فقط وهو فيما بعد
 لان الطبقات احاد وقد نصت العلماء على ان احاديث قسمة القبر تواترها
 ممنوع لا يظن وذلك لان التواتر بينهما هو القدر المشترك وهو ان الميت يساله
 الملكان في قبره عن ربه وعن دينه وعن نبيه واماسا يرد الجزاء لو اذنه
 في ذلك فانه كلما احاد فان كل حديث ورد فيه امر لم يرد في غيره فحصل من
 مجموع الاخبار الواردة في الباب مجموع فوائد كل واحدة منها وردت في حديث
 على انفرادها فكلما ثابته خبر الواحد والحجوات من ذلك اصل السوال
 فقط **فان قلت** مرزا المصنفين في علم الكلام ونحوه صرحوا بان الميت يسال
 سبعة ايام **قلت** ولا صرحوا بتعيينه وانما ذكره وان سوال الملكين للميت وحسب
 ورسوخه فيكونه من اولئك وذلك صادق عمرة واكثر فاذا ورد الاثر الثابت
 في كتب ائمة الحديث بالتحريح بانه يقين سبعة ايام كان ذلك فائدة سهمة
 غير متافية لعمارة العلماء المطلقة الصادقة بالحق وما كنز وهو ايضا عين
 من ان يسال بواحد من السوال فافها مطلقه صادق لكل من لا يرضى ومن
 المعلوم انه لا ياتي في بين المطلق والمقيد ولذلك يجمع بينهما جعل المطلق على المقيد
 ومن المحذور في الحديث ان يما دانت التبعات مقبولة وهذا من ذلك لما لا يضرخ
 بانه يسال سبعة ايام زيادة على ذكر السوال مطلقا وقد رواه نفعه فلا شك
 في قبوله وقد ورد بعض احاديث السوال ان الملكين يعيدان عليه السوال
 في المجلس الواحد ثلاث مرات وفي بعضها السكوت عن ذلك فجل هذا على ذلك
 ومما سبه عليه ان سنة الاطعام عن الموتي سبعة ايام مستمرة الى ان يمكة المشرفة
 فالظاهر انهم تنزهوا عن عدل الصحابة الى الان وانهم اخذوا خلقا عن سلفهم
 لا الاصل الاول ومن اللطائف ان انزل المسئلة من رواية الحسين فانه من رواية
 سين

الكبير

سينن الثوري وهو مدود منهم فانه كان عام مكة ومعنيهما ومحدثها وحادثها
 واقام بها الى ان مات رحمه الله سنة وما س و قد تم برود الظلال في تكرير السوال
 والجرس وسلام علي عبا ده الذي اصطنع في

بلوغ المآرب في قصص الشارح

تأليف الشيخ الامام العالم العلامة

الحافظ المحمّد حلال الدين

عبد الرحمن بن ابي بكر

السويط الشافعي

نفعنا الله تعالى

بركاته

امين